

برج المحاج

في أحكام الشجاج

تصنيف العلامة إدريس بن أحمد بن إدريس الشماع

اليمني، المكي، الشافعي (ت ١١٢٦ هـ) رحمه الله

تحقيق

راشد بن عامر الغفيلي

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١٠٢) }^١

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١) }^٢

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١) }^٣

أما بعد:

فهذه رسالة في الأحكام الخاصة بـ ((الشجاج)) يحتاج إليها المفتي والفقهاء والقاضي.

وقد اعتنى الفقهاء وأهل اللغة بأحكام الشجاج، وأولوها عناية خاصة، وعقدوا لها الأبواب المفردة في كتب الفقه واللغة، وفصلوا في ذلك بما لا مزيد عليه، وما ذاك إلا لأهميتها.

وإن الناظر في كتب غريب الحديث وقواميس اللغة ليجد فيها مادة وفيرة، وعناية أكيدة بهذا الموضوع.

ولما كانت أحكام ((الشجاج)) مفرقة في كتب الغريب والقواميس، والكتب الفقهية، عمد بعض العلماء إلى جمعها ولم شتاتها في منظومات بدیعة، مفصلاً أحكامها، ذاكراً أسماءها.

١ سورة آل عمران: الآية: ١٠٢.

٢ سورة النساء: الآية: ١.

٣ سورة الأحزاب: الآيتان: ٧٠ - ٧١.

ولأن النظم مما يصعب في همه على كثير من الناس لاضطرار الناظم إلى التصرف - أحياناً - في بعض العبارات ..؛ لذا كانت هذه المنظومات بحاجة إلى من يفك رموزها. ويسهل عباراتها.

ومن تلك المنظومات؛ منظومة العلامة إسماعيل بن أبي بكر المقرئ، اليمني، الشافعي (ت ٨٣٧ هـ)، وقد شرعها العلامة إدريس بن أحمد الشماع اليمني، المكي، الشافعي (ت ١١٢٦ هـ).

ترجمة الناظم^٤

نسبه:

هو: إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المقرئ^٥، بن علي بن عطية، الشاوري^٦، اليمني، الشافعي.

مولده:

ولد سنة ست وخمسين وسبعمائة (٧٥٦ هـ) في قريته (أبيات حسين)^٧، وبها نشأ.

مشايخه:

١ - الكاهلي (هكذا). أخذ عنه في (أبيات حسين).

٢ - جمال الدين الرمي، أخذ عنه الفقه.

٣ - عبد اللطيف الشرحي.

٤ - محمد بن زكريا. في العربية.

^٤ ترجمته في: ((إنباء الغمر))، لابن حجر ٨ / ٣٠٩. ((الضوء اللامع))، للسخاوي ٢ / ٢٩٢. ((طبقات الشافعية))، لابن قاضي شهبة ٤ / ١٠٩. ((شذرات الذهب))، لابن العماد ٩ / ٣٢١. ((البدر اللامع))، للشوكاني ١ / ١٤٢.

وانظر: كتاب ((إسماعيل المقرئ: حياته وشعره)) لطفه أحمد أبو زيد.

^٥ قيل: نسبة إلى القراءة الجيدة لكتاب الله تعالى، أو من صفة المقرئ (زنة معط) وهو كرم الأضياف.

^٦ نسبة إلى (بني شاور)، و (شاور) جد قبيلتهم. وانظر: ((هجر العلم))، للأكواع ٢ / ١٠٠٤.

^٧ انظر: ((هجر العلم)) ١ / ٣٤.

برج المحجاج في أحكام الشجاج

٥- علي بن الحسن الخزرجي. قرأ عليه ديوان المتنبي.

٦- الحافظ ابن حجر العسقلاني. قرأ عليه المقرئ كتابه ((ضوء الشهاب)).

تلاميذه:

١- محمد بن إبراهيم بن ناصر الزبيدي.

٢- عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشري.

٣- عمر بن محمد بن معيب السراج وغيرهم.

مؤلفاته:

١- ((إرشاد الغاوي إلى مسالك الحاوي)). اختصر فيه الحاوي الصغير للقزويني. قال عنه الشوكاني:

كتاب نفيس في فروع الشافعية، رشيق العبارة، حلو الكلام، في غاية الإيجاز مع كثرة المعاني)) ١ هـ^٨.

٢- ((روض الطالب ونهاية مطلب الراغب)). اختصر فيه الروضة للنووي. له شروح كثيرة، أشهرها شرح القاضي زكريا الأنصاري (أسنى المطالب).

٣- ((تمشية الجمل)). وهو شرح كتابه (الإرشاد)^٩.

٤- ((الذريعة إلى نصر الشريعة)).

٥- ((تائية ابن المقرئ)). وقد خمسه ابن الخياط، وهي قصيدة وعظمية.

٦- ((مسألة فيما يتفرغ من الماء المشمس)). يذكر السخاوي أنها بلغت آلافاً.

٨ ((البدر الطالع)) ١/ ١٤٣.

٩ يقال: إن علماء الأزهر حينما اطلعوا على كتاب المقرئ كتبوا إليه بهذه العبارة: ((هذا جمل هائج، مش جملك))، فشرحه، وسمى شرحه هذا: ((تمشية الجمل)). [إسماعيل المقرئ، حياته وشعره ص ٧١ هـ (٣)].

٧- ((عنوان الشرف الوافي في الفقه والنحو، والتاريخ، والعروض والقوافي)). وهو أشهر كتبه، لم يسبق إليه، ضمنه خمسة علوم بطريقة عجيبة. وقد أثنى عليه كل من اطلع عليه، كابن حجر، والسخاوي، والفاسي، والسيوطي، والشوكاني، وغيرهم.

وله غيرها من المؤلفات البديعة.

وفاته:

عاش المقرئ حياة حافلة بالعلم والعمل، ودخل التاريخ من أوسع أبوابه، واستمر عطاؤه حتى توفي سنة سبع وثلاثين وثمانمائة من الهجرة. رحمه الله رحمة واسعة.

ترجمة المؤلف (الشارح)^{١٠}

نسبه:

هو إدريس بن أحمد بن إدريس بن أحمد بن علي الشماع^{١١}، اليماني الأصل، المكي المولد، الشافعي المذهب، يعرف بـ ((الصعدي)) نسبة إلى ((صعدة)) باليمن.

مولده:

ولد في مكة المكرمة، وبها نشأ، ولم أقف على من ذكر تأريخ ولادته. والله أعلم.

١٠ ترجمته في:

- ((المختصر من نشر النور والزهر))، لعبد الله مرداد أبو الخير ص ١٢٦.

- ((إعلام المكيين))، لعبد الله بن عبد الرحمن المعلمي ((١/ ٥٧٠)).

- ((إتحاف فضلاء الزمن))، لمحمد بن علي الطبري ص ٣٩٢.

١١ قال مرداد في ((المختصر)): وبين الشماع بيت فضل وأدب بمكة اهـ.

برج المحجاج في أحكام الشجاج

مشايخه^{١٢}:

١ - محمد بن أبي بكر بن أحمد الشلي العلوي (ت ١٠٩٣ هـ).

٢ - عبد الرحمن المحجوب المغربي الإدريسي.

تلاميذه:

أخذ عنه: محمد بن علي الطبري، المؤرخ صاحب كتاب: ((إتحاف فضلاء الزمن)).

مصنفاته:

١ - ((الإصابة في محلات الإجابة)). شرح لمنظومة شيخ مشايخه عبد الملك العصامي المكي في

((الأماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة)) !.

٢ - ((برج المحجاج في أحكام الشجاج)). ((وهو هذا)).

وفاته:

توفي - رحمه الله - بمكة المكرمة في سابع شهر ربيع الأول من سنة ((١١٢٦ هـ)). ودفن

بالمعلاة.

المصنفات في الموضوع^{١٣}:

لم أقف - على ضعف - على من أفرد موضوع ((الشجاج)) بمصنف مستقل سوى:

١ - الإمام الخطابي: حمد بن محمد (ت ٣٨٨ هـ). له كتاب: ((الشجاج))، على ما في: ((معجم

الأدباء)) ١٠ / ٢٦٩، ((وإنباه الرواة)) ١ / ١٦٠.

١٢ ينظر: ((عقد الجواهر))، للشلي ص ٤١٨، ((المختصر))، لمرداد ص ١٢٧.

١٣ قلت: وقد وقفت - بحمد الله - على جميع ما ذكر هنا، ما عدا كتاب الخطابي.

٢- العلامة علي بن إسماعيل بن يوسف القونوي، الشافعي (ت ٧٢٩ هـ). له ((منظومة في الشجاج)) تبلغ تسعة عشر بيتاً^١. ذكرها له: السبكي في ((طبقات الشافعية)) (١٠/ ١٣٥ - ١٣٦)، وذكر أبياتاً منها الحافظ ابن حجر في ((الدرر الكامنة)) (٣/ ٩٦). ولها شرح يأتي ذكره.

٣- الشيخ محمد بن الحسين المرهبي، اليميني (ت ١١١٣ هـ)، له: ((منظمة في أسامي الشجاج))، تبلغ ستة أبيات، ذكرها زيارة في ((نشر العرف...)) ٢/ ٦٢١.

٤- الشيخ محمد بن عثمان بن جلال الحكيم الشافعي (ت ١٠٩٥ هـ تقريباً). له: ((إتحاف المحتاج بشرح منظومة الشجاج))^٢. وهو شرح بديع على ((منظومة القونوي)) المتقدم ذكرها. فجاء كما قال الشارح: ((فجاء بحمد الله شرحاً وافياً بالمرام، شافياً لذوي الأسقام، كافياً في حصول المقاصد لأولي الرغبات والأفهام، مبيناً لمغلقات معانيها، موضحاً لمشكلات مبانيها، لا طويلاً يحصل به الإملال، ولا قصيراً فيقع فيه الإخلال، بل مقتصد خال من التعقيد، مجرد عما يوجب الإشكال والترديد...)).

٥- الشيخ حسين بن إسماعيل جعمان الصنعاني (ت ١٣٠٤ هـ). له: ((منظومة في تقدير أروش الجنايات بالمشاغل المعروفة))، وقد عبر عن العدد اللازم من المشاغل في كل حناية بحروف أبجد المعروفة. وتقع في ثمانية عشر بيتاً.

٦- العلامة جمال الدين محمد بن علي مطير اليميني. له مؤلف في ((تقدير الجنايات التي لا أرش لها مقدر)).

٧- العلامة محمد بن أحمد عبد الباري الأهدل الشافعي. له: ((رسالة في تقدير الجنايات التي لا أرش لها مقدر)). وهي مطبوعة بمطبعة الترقى الماحدية بمكة المكرمة سنة ١٣٣١ هـ. وتقع في (٨ صفحات).

١٤ وقد أوردت هذه المنظومة كما جاءت في ((طبقات الشافعية)) للسبكي، بعد منظومة المقرئ، للفائدة.

١٥ قيد التحقيق لدي، يسر الله إتمام ذلك.

برج المحجاج في أحكام الشجاج

٨- القاضي زكي الدين عبد الوهاب بن عبد المحيط. له: ((منظومة في تقدير الشجاج بالإبل والمثاقيل)). ومنها:

وموضحة فيها من الإبل خمسة ويقصر في السمحاق من أرشها إبل
وفي ضربة من ضارب إن تلاحت ثلاث نياق يمضها العقل والنقل
إلى آخر ما قال، وهي في تسعة أبيات.

وصف النسخة الخطية

تقع النسخة الخطية في ثلاث ورقات ونصف.

- الخط: نسخ، واضح ومقروء.
- الأسطر: ٣١ سطرًا.
- مقاس الورقة: ٢٠ × ١٥ سم.
- الناسخ: محمد أمين الكوراني، المدني، الشافعي.
- تأريخ النسخ: الخميس ١٩ رجب سنة ١١١٥ هـ.
- مصورة من مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمدينة النبوية، على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

على طرة المخطوطة، ما نصه:

رأيت في الأصل للفاضل الأديب أحمد بن علان المكي، يمدح المؤلف بالنحو، بيتين، هما قوله:

من رام علم النحو يحظ به فليأت إدريساً لتدريسه
ليدرك الإعراب من ماجد ما مثله في لطف تأنيسه



صورة عن (طرة المخطوطة)

نص منظومة المقرئ اليميني^{١٦} ((في الشجاج وأسمائها))

- ١- فحارصة شقت، ودامية فرت وأدمت، وذات البضع ما قطعت لحماً
- ٢- فإن هي غاصت فهي ذات تلاحم وسمحاقها تبق على عظمها وسما
- ٣- وموضحة تكشف، وهامشة له تليها، وذات النقل ما نقلت عظماً
- ٤- ومأمومة ما أم كيس دماغه فإن خرقتة فهي دامغة تسمى
- ٥- فموضحة فيها القصاص وأرشها من النفس نصف العشر واجعل كذا الهشما
- ٦- وناقلة أيضاً تساوت أروشها وفي جمعها عشر ونصف ولا ظلما
- ٧- ودامغة، مأمومة ثلث نفسه وما قبل هذا للحكومة قد ينمى

منظومة القونوي في الشجاج

قال الحافظ السبكي في ((طبقات الشافعية الكبرى)):

أنشدنا الحافظ أبو المعالي محمد بن رافع، بقراءتي عليه، قال: أنشدنا قاضي القضاة علاء الدين القونوي، لنفسه، في الشجاج^{١٧}:

١٦ يلاحظ القارئ الكريم أن هناك اختلافاً يسيراً بين نص المنظومة هنا وما ورد في الشرح. وهذا التفاوت لا يضر: فإنه لا يغير المعنى، والسبب أنني اعتمدت في إثبات نص المنظومة على مصدر آخر غير النسخة الخطية، والله الموفق.

برج المحجاج في أحكام الشجاج

إذا رمت إحصاء الشجاج فهالكها	مفسرة أسماؤها متواليه
فحارصة إن شقت الجلد ثم ما	أسالت دماً وهي المسماة داميّه
وباضعة ما تقطع اللحم والتي	لها الغوص فيه للتي مر تاليه
وتلك لها وصف التلاحم ثابت	وما بعدها السمحاق فافهمه واعيه
وقل ذاك ما أقضى إلى الجلدة التي	تكون وراء اللحم للعظم غاشيه
وموضحة ما أوضح العظم بادياً	وهاشمة بالكسر للعظم ناعيه
ومن بعدها ما ينقل العظم واسمها	منقلة ثم التي هي آتيه
فمأمومة أمت من الرأس أمه	وقد بقيت أخرى بها العشر وافيّه
فدامغة تسمى بحرق جليدة	هي الأم كيس للدماغ وحاويه
وهذا هو المشهور في عدها وإن	ترد ضبط حكم الكل فاسمع مقالیه
ففي الخامسة الأولى الحكومة ثم ما	بإيضاح عمد فالقصاص وجانيه
وخصت بهذا الموضحات بضبطها	فلا عشر في استيفائها متكافيه
وإن حصلت في غير عمد أو انتهت إلى المال فاقدر الأرش ثانيه ^{١٨}	
على دية النفس التي أوضحت بها	فتلك لنصف العشر منها مساويه
وذا القدر أرش الهشم والنقل مفرداً	وزد لانضمام بالحساب مراعيه

١٧ قلت: وقد أورد الحافظ ابن حجر العسقلاني بعض أبيات هذه المنظومة في كتابه ((الدرر الكامنة ٣ / ٩٦))، في ترجمة القونوي، وقال: الأبيات أوردها في شرح الحاوي اهـ.

أقول: وهذه المنظومة شرحها الشيخ محمد بن عثمان الحكيم الشافعي - (ت ١٠٩٥ هـ) تقريباً - شرحاً بديعاً، وهي عندي قيد التحقيق، يسر الله إتمام ذلك.

١٨ العجز غير مستقيم.

ففي اثنين منها العشر ثم لثالث
تزيد عليه نصفه إن تحاشيه
ومأمومة فيها من النفس ثلثها
ودامغة مثل لها ومكافيه
وقيل بأن للدفع ليس جراحة
لتدفيغه كالجز يوحى ملاقيه
وقد نجز المقصود والعي واضح
وعجمتي العجماء في النظم باديه
بسم الله الرحمن الرحيم

وبه أستعين

الحمد لله الذي قدر الموت والأجل، وجعل أسباب ذلك على بعض أيدي خلقه وكتبه في الأزل^{١٩}. وأوجب على من تعمد القصاص، فمن لم يطع فهو آثم وعاص، ويقاد يوم لا مناص؛ فمن عاند وآواه فجزاؤه الويل ومأواه.

والصلاة والسلام على المعصوم الخاتم، وعلى آله وصحبه، ما مح الله عقاب ذوي الجرائم.

وبعد^{٢٠}:

فهذا شرح لطيف على أبيات العلامة إسماعيل بن أبي بكر المقرئ اليمني، في الشجاج. وهي عشرة على ما في النظم.

وسميته: برج المحجاج^{٢١} في أحكام الشجاج.

١٩ الأزل - بالتحريك - : القدم. قال أبو منصور: ومنه قولهم: هذا شيء أزلي، أي قدم.

وذكر بعض أهل العلم أن أصل هذه الكلمة قولهم للقدم: لم يزل. ثم نسب إلى هذا: فلم يستقم إلا بالاختصار، فقالوا: يزلي. ثم أبدلت الياء ألفاً لأنها أخف، فقالوا: أزلي. [لسان العرب: أزل].

٢٠ ((وبعد)) و ((أما بعد)): فيهما رسائل مفردة فرغت من تحقيق بعضها.

٢١ المحجاج: المسبار. وحج الجرح: سبره ليعرف غوره. والحجج: الجراح المسبورة. وقيل: حججتها: فستها. وحججته حجا فهو حجيج: إذا سبرت شجته بالميل لتعالجه. [لسان العرب: حجج].

برج المحجاج في أحكام الشجاج

وليُعلم - أولاً - أن الشجاج في الرأس والوجه - بكر الشين: جمع شجة - بفتحها، وهو: جرح فيهما أما في غيرهما فتسمى جرحاً لا شجة.

ويقال في شجه: يشُجه ويشجه - يضم الشين وكسرهما - شجاً. فهو مشجوج وشجيج. والجارج: شاج - بتشديد الجيم - .

[الحارصة]^{٢٢}

فالأولى من العشر: ((فحارصة)):

أي: بالفاء في ابتداء الكلام، وفيه توقف.

ويُحتمل: أنه عطف على مقدر؛ وتسمى فصيحة^{٢٣}، نحو قوله تعالى: { وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (١٨٥) }^{٢٤}، أي: ((فأفطر؛ فعدة)).

ويُحتمل: في جواب شرط مقدر؛ وتسمى - أيضاً - فصيحة.

أي: أعلم أن أحكام الشجاج: فحارصة ... إلى آخره، على الأول.

أو: إذا أردت معرفة أحكام الشجاج: فحارصة... إلى آخره، على الثاني.

[أسمائها ومعناها]:

وهي بجاء وراء وصاد مهملات^{٢٥}.

٢٢ عن الحارصة ينظر: ((الصحاح)) (حرف ٣ / ١٠٣٢)، ((أساس البلاغة)) (حرف ص ١٢٢)، ((غريب الحديث)) لأبي عبيد ٣ / ٧٤، ((المنتخب)) ٢ / ٤٨٣، ((خلق الإنسان)) لثابت ص ٨٨، ((نظام الغريب)) ص ٥٤، ((النظم المستعذب)) ٢ / ٢٣٨، ((تاج العروس)) (حرف ٤ / ٣٧٨)، ((غاية الإحسان)) ص ٨٦، ((الزاهر)) ص ٤٨٠.

وينظر أيضاً: ((المعني)) ١٢ / ١٧٥، ((حاشية الروض)) ٧ / ٢٦٨، ((المهذب)) ٥ / ١١١، ((تحفة المحتاج)) ٨ م ٤١٥، ((نهاية المحتاج)) ٧ / ٢٨٣، ((البيان)) ١١ / ٣٦٠، ((النجم الوهاج)) ٨ / ٣٨٤، ((تبيين الحقائق)) ٦ / ١٣٢، ((بدائع الصنائع)) ١٠ / ٤٧٥٩، ((حاشية الدسوقي)) ٤ / ٢٥١، ((نتائج الأفكار)) ١٠ / ٢٨٤.

٢٣ أي الفاء، سميت بذلك، لأنها تفصح وتكشف عن الكلام المخدوف.

٢٤ سورة البقرة: الآية ((١٨٥)).

وتسمى: الحرصة، والحريصة، والقاشرة.

وهي: ما تشق الجلد قليلاً كالخدش؛ من حرص القصار الثوب: خدشه قليلاً بالدق.

ولهذا قال: ((شقت)).

ففاعل الفعل ضمير حارصة، وهذا من المجاز، وفي هذا النظم كثير منه.

[الدامية ومعناها]^{٢٦}

الثانية: قوله: (ودامية) - بتخفيف الياء -، (فرت) - بتخفيف الراء [أي الجلد] - : شقته [لكن] بزيادة.

قوله: (وأدمت): أي: تدمي الشق بلا سيلان دم، أو مع سيلانه. وهو ظاهر كلام الناظم، حيث جعل الشجاج عشرة.

والصواب أنها التي تشق الجلد بلا سيلان، وإلا فهي الدامعة - بعين مهملة -.

وبهذا تبلغ الشجاج إحدى عشرة.

[الباضعة ومعناها]^{٢٧}

٢٥ وبعض كتب الفقه تذكرها بالخاء المعجمة: ((خارصة))، والله أعلم. انظر: ((البيان))، للعمري ١١ / ٣٦٠، ((بدائع الصنائع)) ١٠ / ٤٧٥٩.

٢٦ عند الدامية ينظر: ((الصحاح)) ((دما ٦ / ٢٣٤١))، ((أساس البلاغة)) ((دمي ص ١٩٦))، ((القاموس المحيط)) ((الدم ٤ / ٣٢٩))، ((غريب الحديث)) ٣ / ٧٧، ((خلق الإنسان)) لثابت ص ٩٠، ((نظام الغريب)) ص ٥٤، ((الزاهر)) ص ٤٨٠، ((غاية الإحسان)) ص ٨٦. وينظر أيضاً: ((المغني)) ١٢ / ١٧٦، ((المهذب)) ٥ / ١١١، ((تحفة المحتاج)) ٨، ٤١٥، ((نخاية المحتاج)) ٧ / ٢٨٣، ((البيان)) ١١ / ٣٦١، ((النجم الوهاج)) ٨ / ٣٨٥، ((بدائع الصنائع)) ١٠ / ٤٧٥٩، ((شرح الدردير)) ٤ / ٢٥١، ((الخرشي)) ٨ / ١٥، ((تبيين الحقائق)) ٦ / ١٣٢، ((نتائج الأفكار)) ١٠ / ٢٨٥.

٢٧ عن الباضعة ينظر: ((الصحاح)) ((بضع ٣ / ١١٨٦))، ((أساس البلاغة)) ((بضع ص ٤١))، ((القاموس المحيط)) ((البضع ٣ / ٥))، ((غريب الحديث)) ٣ / ٧٥، ((المنتخب)) ٢ / ٤٨٣، ((خلق الإنسان)) لثابت ص ٨٨، ((نظام الغريب)) ص ٥٤، ((النظم المستعذب)) ٢ / ٢٣٨، ((الزاهر)) ص ٤٨٠، ((غاية الإحسان)) ص ٨٦.

برج المحجاج في أحكام الشجاج

الثالثة: ما ذكرها بقوله: (وذا البضع).

أي: صاحبة البضع - بفتح الباء الموحدة، وبالصناد المعجمة الساكنة، ثم مهملة-.

ويقال لها: الباضعة، وهي ((ماقطعت لحمًا)). أي التي قطع اللحم بعد الجلد، أي تشقه شقاً خفيفاً، من: بضع إذا قطع^{٢٨}.

[الغائصة ومعناها]^{٢٩}

الرابعة: ما ذكره بقوله: (فإن هي غاصاً):

(هي): فاعل لفعل مضمر يفسره: (غاصت)، يعود على المتلاحم المفهوم من السياق اللاحق، ويصح عود الضمير على (ما) الموصولة.

وفي ((الصحيح))^{٣٠}: الغوص: النزول تحت الماء. وقد غاص في الماء. والهاجم على الشيء غائص. والغواص: الذي يغوص في البحر على اللؤلؤ. وفعله: الغياصة، انتهى.

(فهي ذات تلاحم): بالحاء المهملة، أي: صاحبة تلاحم تغوص في اللحم ولا تبلغ الجلدة بعده. سميت بما تؤول إليه من التلاحم؛ تفاؤلاً^{٣١}.

وينظر أيضاً: ((المغني)) ١٢ / ١٧٥، ((المهذب)) ٥ / ١١١، ((تحفة المحتاج)) ٨ / ٤١٥، ((نخاية المحتاج)) ٧ / ٢٨٣، ((البيان)) ١١ / ٣٦١، ((النجم الوهاج)) ٨ / ٣٨٥، ((شرح الدردير)) ٤ / ٢٥١، ((الخرشي)) ٨ / ١٥، ((بدائع الصنائع)) ١٠ / ٤٧٥٩، ((تبيين الحقائق)) ٦ / ١٣٢، ((نتائج الأفكار)) ١٠ / ٢٨٥.

٢٨ والبضعة: القطعة من اللحم. قال عليه الصلاة والسلام: ((فاطمة بضعة مني)). [البخاري ٣٧١٤، ومسلم ٢٤٤٩].

٢٩ عن الغائصة ينظر: ((الصحيح)) (غوص ٣ / ١٠٤٧)، ((الزاهر)) ص ٤٨٠، ((غريب أبي عبيد)) ٣ / ٧٥، ((نظام الغريب)) ص ٥٤، ((المنتخب)) ٢ / ٤٨٣، ((النظم المستعذب)) ٢ / ٢٣٨، ((غاية الإحسان))، ص ٨٦.

وينظر أيضاً: ((المغني)) ١٢ / ١٧٦، ((المهذب)) ٥ / ١١١، ((تحفة المحتاج)) ٨ / ٤١٥، ((نخاية المحتاج)) ٧ / ٢٨٣، ((شرح الدردير)) ٤ / ٢٥١، ((الخرشي على مختصر خليل)) ٨ / ١٥، ((بدائع الصنائع)) ١٠ / ٤٧٥٩، ((تبيين الحقائق)) ٦ / ١٣٢، ((نتائج الأفكار)) ١٠ / ٢٨٥، ((البيان)) للعمري ١١ / ٣٦١، ((النجم الوهاج)) ٨ / ٣٨٥.

٣٠ ٣ / ١٠٤٧ ((غوص)).

٣١ وقد تسمى: اللاحمة. [النجم الوهاج ٨ / ٣٨٥].

(فهى) مبتدأ. ((ذات تلاحم)) خبره. والضمير يعود على ((ما)) الموصولة. والجملة محلها جزم
جواب الشرط.

[السمحاق ومعناه]^{٣٢}

الخامسة: هي ما ذكرها بقوله: (وسمحاقهما)^{٣٣}:

بكسر السين المهملة وبالحاء المهملة، أي سمحاق الشجاج أو الجراحات.

وإن كان الضمير لم يعد لمذكور، فهو عائد لمعلوم، نحو قوله تعالى: {وَلَا بُؤْيُهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ (١١)}^{٣٤}.
وفيه تسامح مع ذلك.

ويصح عود الضمير على ((ما)) الموصولة من قوله: (ما قطعت لحماً)، وهو أولى.

(تبق): بضم التاء المثناة فوق، ثم موحدة ساكنة قبل القاف المكسورة.

(على عظمه): أي الشخص المعلوم من الكلام السابق واللاحق. ويصح عود الضمير على الرأس
والوجه، على تأويل الضمير بالمذكور المعلوم.

(وسماً): أي علامة. من الوسم وهو العلامة^{٣٥}.

٣٢ عن السمحاق ينظر: ((الصحيح)) ((سحق ٤ / ١٤٩٥))، ((خلق الإنسان)) لثابت ص ٨٩، ((غريب الحديث)) لأبي عبيد ٣ / ٧٥، ((نظام
الغريب)) ص ٥٤، ((المنتخب)) ٢ / ٤٨٣، ((النظم المستعذب)) ٢ / ٢٣٨، ((الزاهر)) ص ٤٨٠، ((غاية الإحسان)) ص ٨٦، وينظر أيضاً:
((المغني)) ١٢ / ١٧٥، ((حاشية الروض)) ٧ / ٢٦٩، ((المهذب)) ٥ / ١١١، ((تحفة المحتاج)) ٨ / ٤١٥، ((نحاية المحتاج)) ٧ / ٢٧٣، ((البيان)) ١١ /
٣٦١، ((النجم الوهاج)) ٨ / ٣٨٥، ((تبيين الحقائق)) ٦ / ١٣٢، ((بدائع الصنائع)) ١٠ / ٤٧٥٩، ((نتائج الأفكار)) ١٠ / ٢٨٥.

٣٣ ومن أسمائها: الملطا، والملطاة، واللاطية. قال أبو عبيد: وهي التي جاء فيها الحديث: ((يقضي في الملطا بدمها)). قال: يعني أنه يحكم بمبلغ الشجة
ساعة شج ولا يستأنى بما، وسائر الشجاج يستأنى بما حتى ينظر إلى ما يصير أمرها ثم يحكم فيها حينئذ اهـ) [[غريب الحديث]] ٣ / ٧٥ - ٧٧،
((المنتخب)) ٢ / ٤٨٣، ((خلق الإنسان)) ص ٨٩].

٣٤ سورة النساء: الآية ١١.

٣٥ انظر: ((لسان العرب)) ((وسم)).

برج المحجاج في أحكام الشجاج

أي: تبقي الجلد التي بين اللحم والعظم، على تسميتها بالسحق. وتسمى أيضاً الجلد بالسحق حقيقة، من سماحيق البطن وهو الشحم الرقيق، وكل جلد رقيقة تسمى سحقاً^{٣٦}.

وفي ((الصحاح))^{٣٧}: والسحق قشرة رقيقة فوق عظم الرأس، وبها سميت الشجة إذا بلغت إليها سحقاً^{٣٨}.

وهذه الخمسة، بل الستة^{٣٩} ليس فيها قصاص ولا دية^{٤٠}؛ بل حكومة^{٤١}، كما يأتي في النظم.

[الموضحة ومعناها]^{٤٢}

٣٦ قال كراع: ((السحق)) هي التي بينها وبين العظم قشرة رقيقة، وكل قشرة رقيقة فهي: سحق؛ ومنه قيل: في السماء سماحيق من غيم، وعلى ثرب الشاة سماحيق من شحم اهـ [[المنتخب]] ٢ / ٤٨٣.

وانظر: ((غريب الحديث)) لأبي عبيد ٣ / ٧٥.

٣٧ فائدة في ضبط صاد ((الصحاح)): قال السيوطي: قال أبو زكريا التبريزي اللغوي: يقال: كتاب الصحاح - بالكسر - هو المشهور، وهو جمع ((صحيح)) كظريف وظراف. ويقال: الصحاح - بالفتح - وهو مفرد نعت، كصحيح اهـ [[مزهري]] ١ / ٩٧.

وانظر: ((الإفادات والإنشاءات)) للشاطبي ص ١٤١، ومقدمة الصحاح للقطار.

٣٨ الصحاح ((سحق ٤ / ١٤٩٥)).

٣٩ وهي: الحارصة، الدامية، الدامعة، الباضعة، الغائصة، السحق.

٤٠ فالقصاص في الموضحة فقط، لتيسر ضبطها واستيفاء مثلها، وادعى المتولي الإجماع في ذلك.

وروى طاووس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((لا قصاص فيما دون الموضحة من الجراحات))، [[البيهقي في ((السنن)) ٨ / ٨٣، وعبد الرزاق برقم ((١٧٣١٦)) من ((النجم الوهاج)) للدميري ٨ / ٣٨٦].

٤١ الحكومة: أن يقوم المجني عليه كأنه عبد لا جناية به، ثم يقوم وهي به قد برئت، فما نقصته الجناية فله مثله من الدية. ((مختصر الخرق)) مع ((المغني)) ١٢ / ١٧٨.

٤٢ عن الموضحة ينظر: ((الصحاح)) ((وضح ١ / ٤١٦))، ((القاموس)) ((وضح ١ / ٢٥٥))، ((أساس البلاغة)) ((وضح ص / ٦٧٩))، ((خلق الإنسان)) لثابت ص ٨٩، ((غريب الحديث)) لأبي عبيد ٣ / ٧٦، ((المنتخب)) ٢ / ٤٨٣، ((نظام الغريب)) للرعي ص ٥٥، ((غاية الإحسان)) ص ٨٧.

وينظر أيضاً: ((المغني)) ١٢ / ١٥٨، ١٧٦، ((حاشية الروض)) ٧ / ٢٧٠، ((المهذب)) ٥ / ١١١، ١١٢، ((البيان)) ١١ / ٣٦١، ((النجم الوهاج)) ٨ / ٣٨٥، ((تحفة المحتاج)) ٨ / ٤١٥، ((الوسيط)) للغزالي ٦ / ٣٣٣، ((نهاية المحتاج)) ٧ / ٢٨٣، ((شرح الدردير)) ٤ / ٢٥١، ((الخرشي على مختصر خليل)) ٨ / ١٤، ١٥، ((بدائع الصنائع)) ١٠ / ٤٧٥٩، ((تبيين الحقائق)) ٦ / ١٣٢، ((نتائج الأفكار)) ١٠ / ٢٨٥.

السادسة: هي ما ذكرها بقوله: (وموضحة):

ولو بغرز إبرة ما، أي: توضح العظم بعد خرق تلك الجلدة، أي: تكشفه بحيث يقرع - أي العظم - بنحو إبرة وإن لم ير العظم^{٤٣}.

ولهذا قال: (تنقي) أي تكشف، بضم التاء المثناة فوق، وبفتحها، ثم نون ساكنة ثم قاف، ويحتمل أن يكون بالفاء.

وفي ((إشارات المنهاج))^{٤٤} لابن الملقن^{٤٥}: الموضحة: بضم الميم وكسر الضاد

المعجمة: توضح العظم، أي تبدي وضحه، أي: يياضه^{٤٦}.

[الهاشمة ومعناها]^{٤٧}

السابعة: هي قوله: (وهاشمة):

أي تهشم العظم وتكسره وإن لو توضحه^{٤٨}.

٤٣ قال الدميري في ((المنهاج)): يقال: وضع الأمر وضوحاً: إذا تبين، وهذا يقتضي اعتبار ظهوره، وليس كذلك، بل لو غرز ميلاً حتى انتهى إلى العظم وسله.. فهي ((موضحة)) على المذهب، كما قال الراجعي...

٤٤ كتاب ((الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات)). وضعه ابن الملقن على كتاب ((منهاج الطالبين)) للإمام النووي. والكتاب لا يزال مخطوطاً، ولدي صورتان لنسختين من الكتاب.

٤٥ عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري، الشافعي. ولد سنة ٧٢٣ هـ وتوفي سنة ٨٠٤ هـ مؤلفاته كثيرة في الحديث والتراجم والفقه والنحو، منها: ((المقنع في علوم الحديث)) ((ط))، ((التوضيح لشرح الجامع الصحيح)) ((ط)). [معجم المؤلفين ٢/ ٥٦٦].

٤٦ انتهى النقل عن ((الإشارات)) لابن الملقن. وقد ذكره في أول كتاب الجراح.

٤٧ عن الهاشمة ينظر: ((القاموس)) ((الهشيم ٤/ ١٩٠))، ((أساس البلاغة)) ((هشيم ص ٧٠٢))، ((غريب الحديث)) لأبي عبيد ٣/ ٧٦، ((خلق الإنسان)) لثابت ص ٨٩، ((المنتخب)) ٢/ ٤٨٣، ((النظم المستعذب)) ٢/ ٢٣٨، ((نظام الغريب)) ص ٥٥، ((غاية الإحسان)) ص ٨٧.

وينظر أيضاً: ((المغني)) ١٢/ ١٦٢، ١٦٣، ((حاشية الروض)) ٧/ ٢٧١، ((المهذب)) ٥/ ١١٢، ((البيان)) ١١/ ٣٦١، ((النجم الوهاج)) ٨/ ٣٨٦، ((تحفة المحتاج)) ٨/ ٤١٥، ((نخاية المحتاج)) ٧/ ٢٨٣.

٤٨ يقال للنبات اليابس المتكسر: هشيم، قال تعالى: { فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ } [سورة الكهف: ٤٥].

برج المحجاج في أحكام الشجاج

(بها نھاض): كذا وجدته بخط بعض الشيوخ - بضم النون وفتح الهاء بعدها ألف وآخره ضاد معجمة. ولعله اسم مصدر ل ((نھض)). لكن هذه المادة غير موجودة في ((الصحاح)) و ((القاموس)) بهذا المعنى وهو الكسر، وإن كان في ((القاموس))^{٤٩}. نھاض - ككتاب - والمتعين أن يقال: هو فعل مضارع مرفوع بضمه ظاهرة - بالياء التحتية - مبني للمجهول، من هاض يهيض. وعبرة ((الصحاح))^{٥٠}. هاض العظم يهيضه هيضاً، أي كسره بعد الجبور، فهو مهيض. واهتاضه أيضاً، فهو مهتاض ومنه هاض اه.

[المنقلة ومعناها]^{٥١}

والثامنة: ما ذكرها بقوله: (وذا التقل):

أي: صاحبة النقل.

وتسمى: منقلة - بتشديد القاف مع كسرها، أفصح من فتحها-.

(ما نقلت عظماً) يعني: تنقل العظم من محله لغيره وإن لم توضحه وتهمشه^{٥٢}.

[المأمومة ومعناها]^{٥٣}

٤٩ نھض ٣/.

٥٠ هيض. ٣/ ١١١٣.

٥١ عن المنقلة ينظر: ((الصحاح)) (نقل ٥/ ١٨٣٥)، ((القاموس)) (نقل ٤/ ٥٩)، ((أساس البلاغة)) ص ٦٥٢، ((غريب الحديث)) لأبي عبيد (نقل ٣/ ٧٦)، ((المنتخب)) ٢/ ٤٨٣، ((نظام الغريب)) ص ٥٥، ((خلق الإنسان)) لثابت ص ٨٩، ((غاية الإحسان)) ص ٨٧.

وينظر أيضاً: ((المعنى)) ١٢/ ١٦٤، ((المهذب)) ٥/ ١١٢، ((تحفة المحتاج)) ٨/ ٤١٥، ((نحاية المحتاج)) ٧/ ٢٨٣، ((الخرشي على مختصر خليل)) ٨/ ١٦، ((بدائع الصنائع)) ١٠/ ٤٧٥٩، ((تبيين الحقائق)) ٦/ ١٣٢، ((نتائج الأفكار)) ١٠/ ٢٨٥.

٥٢ ويقال: هي التي تكسر العظم حتى يخرج منها قراش العظام، والفراشة: كل عظيم رقيق. [((النجم الوهاج)) ٨/ ٣٨٦].

٥٣ عن المأمومة ينظر: ((الصحاح)) (أمم ٥/ ١٨٦٥)، ((القاموس))، ((أمم ٤/ ٧٦))، ((أساس البلاغة)) ص ٢١، ((المنتخب)) ٢/ ٤٨٣، ((غريب الحديث))، لأبي عبيد ٣/ ٧٦، ((نظام الغريب)) ص ٥٥، ((خلق الإنسان)) لثابت ص ٩٠، ((غاية الإحسان)) ص ٨٧.

التاسعة: هي ما ذكرها بقوله: (ومأمومة)، بالهمز:

أي: تبلغ خريطة الدماغ المحيطة به المسماة بأم الرأس.

وتسمى: آمة.

(ما أم) أي: قصد.

وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول.

وفي ((الصحاح)): الأم — بالفتح-: القصد، يقال: أمه وأمه إذا قصده. وأمه — أيضاً: شجة

شجة آمة — بالمد -، وهي التي تبلغ أم الدماغ حتى يبقى بينهما وبين الدماغ جلد رقيق.

ويقال: رجل أميم ومأموم، للذي يهذي من أم رأسه.

والأميم: حجر يشدخ به الرأس، وقال [شعراً]:

بالمنحنىقات وبالأمائم.

ويقال للبعير العمد المتأكل السنم: مأموم اهـ^{٥٤}.

(كيس دماغه): (كيس): مفعول (أم)، مضاف، و(دماغه): مضاف إليه.

[الدامغة ومعناها]^{٥٥}

وينظر أيضاً: ((المغني)) ١٢ / ١٦٤، ١٦٥، ((المهذب)) ٥ / ١١٢، ((تحفة المحتاج)) ٨ / ٤١٥، ((نهاية المحتاج)) ٧ / ٢٨٣، ((البيان)) ١١ / ٣٦١، ((النجم الوهاج)) ٨ / ٣٨٦، ((شرح الدردير)) ٤ / ٢٥٢، ((الخرشي)) ٨ / ١٦، ((بدائع الصنائع)) ١٠ / ٤٧٥٩، ((تبيين الحقائق)) ٦ / ١٣٢، ((نتائج الأفكار)) ١٠ / ٢٨٥.

٥٤ ((الصحاح)) (أمم ٥ / ١٨٦٥).

٥٥ عن الدامغة ينظر: ((الصحاح)) (دمغ ٤ / ١٣١٨)، ((القاموس)) (الدماغ ٣ / ١٠٥)، ((أساس البلاغة)) ص ١٩٥، ((غريب الحديث)) لأبي عبيد ٣ / ٧٧، ((خلق الإنسان)) ص ٩٠.

وينظر أيضاً: ((المغني)) ١٢ / ١٦٥، ((حاشية الروض)) ٧ / ٢٧٢، ((المهذب)) ٥ / ١١٢، ((تحفة المحتاج)) ٨ / ٤١٥، ((نهاية المحتاج)) ٧ / ٢٨٣، ((البيان)) ١١ / ٣٦١، ((النجم الوهاج)) ٨ / ٣٨٦.

برج المحجاج في أحكام الشجاج

العاشرة: وهي ما ذكرها بقوله: ((فإن خرقته)):

أي خرقت الشجة كيس دماغه، أي خريطته، بأن وصلته، وهي مذففة^{٥٦} غالباً.

(فهي دامغة) بالغين المعجمة، (تسمى) أي تسمى بالدامغة.

وفي ((الصحيح))^{٥٧}: الدماغ واحد الأدمغة. وقد دمغه دماغاً: شجه حتى بلغت الشجة الدماغ.

واسمها الدامغة؛ لأن الشجاج عشرة: أولها القاشرة وهي الحارصة، ثم الباضعة، ثم الدامية، ثم المتلاحمة، ثم السمحاق، ثم الموضحة، ثم الهاشمة، ثم المنقلة، ثم الآمة، ثم الدامغة.

وزاد أبو عبيد^{٥٨}: الدامعة^{٥٩} - يعين غير معجمة - بعد الدامية، انتهى.

[أحكامها]

(فموضحة فيها القصاص):

أي بشرط: العمد، والإسلام، والعقل، والبلوغ، وغير ذلك بتفصيلها من محالها^{٦٠}.

فالقصاص فقط في موضحة رأس أو غيره من سائر البدن، لا في غيرها من سائر الشجاج^{٦١}، لتيسر ضبط الموضحة واستيفاء مثلها بالمساحة، فيعتبر طولها وعرضها، فيقاس من رأس الشاج بقدر

٥٦ أي إنها مجهزة وتقتل. [غريب الحديث: ذفف].

٥٧ دمع. ١٣١٨ / ٤.

٥٨ القاسم بن سلام الهروي الأزدي، الخزاعي بالولاء، الخراساني، البغدادي. ولد بكرة سنة ١٥٧ هـ، وتوفي بمكة سنة ٢٢٤ هـ من كبار علماء الحديث والأدب الفقه. له: ((غريب الحديث))، ((الطهور))، ((الأموال))، ((الإيمان))، وغيرها. [الأعلام ٥ / ١٧٦].

٥٩ ذكر ذلك في كتابه: غريب الحديث ٣ / ٧٧، وقال: الدامية هي التي تدمي من غير أن يسيل منها دم، والدامعة وهي التي يسيل منها دم اهـ.

٦٠ وهي شروط القصاص عموماً.

٦١ وقيل: يقتص فيما قبل الموضحة سوى الحارصة، فالحارصة لا قصاص فيها مطلقاً، وفيما سواها خلاف.

موضحة المشجوج، ويخط عليه بسواد أو نحوه^{٦٢}، ويوضح بنحو موسى، لا بنحو سيف أو حجر، وإن أوضحه به^{٦٣}.

ولا يضر تفاوت نحو شعر وغلظ لحم وجلد^{٦٤}.

والمراد بالرأس -هنا- ما يعم العظم الناتئ خلف الأذن، وتسمى ((الخشاء)) - يضم المعجمة الأولى، وإدغام الثانية في مثلها، والمد-، والخششاء بفك الإدغام^{٦٥}.

والمراد هنا بالوجه ما يعم اللحيين^{٦٦} ومن تحت المقبل منهما.

ولو أوضح وهشم: أوضح المجني عليه، لإمكان القود في الموضحة^{٦٧}، وأخذ خمس أبعة أرش الهشم.

ولو أوضح ونقل: أوضح وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة، وهو ثمانية وعشرون بغيراً وثلاث.

وإنما اعتبرت الموضحة بالمساحة ولم تعتبر بالجزئية، لأن الرأسين - مثلاً- قد يختلفان صغراً وكبراً، فيكون جزء أحدهما قدر جميع الآخر، فيقع الحيف، بخلاف الأطراف، لأن القواد وجب فيها بالمماثلة بالجملة، فلو اعتبرناها بالمساحة أدى إلى أخذ عضو ببعض آخر، وهو ممتنع.

ولو أوضح كل رأسه، ورأس الشاج أصغر استوعبناه ولا يكتفي به.

وإنما كفت نحو اليد القصيرة عن الطويلة، لأن المرعي فيها الاسم، وهنا المساحة.

٦٢ ولا يعتبر العمق: لأنه يأخذ إلى العظم. اهـ ((البيان ١١ / ٣٦٢)).

٦٣ أي وإن أوضحه الشاج بنحو سيف أو حجر.

٦٤ لأن اسم الجراحة معلق بإتائها إلى العظم، والتساوي في قدر الغوص قليلاً ما يتفق، فيقطع النظر عنه كما يقطع عن الصغر والكبر في الأطراف اهـ ((النجم الوهاج ٨ / ٣٩٨)).

٦٥ الصحاح ٣ / ١٠٠٤ [خشش].

٦٦ واحدها لحي، وهو عظم الحنك الذي تثبت عليه الأسنان السفلي.

٦٧ أما الهاشمة فلا قود فيها: لأن كسر العظم لا يمكن المماثلة فيه: لأنه يخاف فيه الحيف، وإتلاف النفس اهـ [البيان ١١ / ٣٦٤].

برج المحجاج في أحكام الشجاج

ولا يتمه من خارج الرأس كنحو الوجه والقفا، بل يأخذ قسط الباقي من أرش الموضحة لو وزع علي جميعها.

فإن بقي نصف - مثلاً- أخذ نصف أرشها، وإن كان رأس الشاج أكبر أخذ منه قدر رأس المشجوج فقط لحصول المماثلة^{٦٨}.

والخيرة في المحل للجاني، كما اعتمده شيخ الإسلام^{٦٩} في ((منهجه))^{٧٠} تبعاً لـ ((المنهاج))^{٧١} والرملي^{٧٢} في ((شرحه))^{٧٣}.

وقيل: للمجني عليه^{٧٤}. وصوبه الأذرعي^{٧٥} وغيره.

قالوا: وهو الذي أورده العراقيون، ونص عليه الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه في ((الأم))^{٧٦}.

وقال ابن حجر^{٧٧}: لكن أطال جمع متأخرون في الانتصار له، وأنه الصواب، نقلاً ومعنى.

٦٨ انظر: ((البيان))، للعمري ١١ / ٣٦٣ - ٣٦٤، و ((النجم الوهاج))، للدميري ٨ / ٣٩٨.

٦٩ زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري السنيكي، الشافعي. ولد سنة ٨٢٥ هـ، وتوفي سنة ٩٢٥ هـ ولي قضاء الشافعية نحو عشرين سنة، له مؤلفات كثيرة. [الكواكب السائرة ١ / ١٩٦].

٧٠ ((منهج الطلاب)) ((فتح الوهاب ٢ / ١٣٢)).

٧١ ((منهاج الطالبين وعمر المفتين)) للنووي.

٧٢ محمد بن أحمد بن حمزة الرملي، الأنصاري، المصري. كان مفتياً للشافعية ومدرساً بالأزهر خلفاً لوالده، توفي سنة ١٠٠٤ هـ [خلاصة الأثر ٣ / ٣٤٢].

٧٣ ((نخبة المحتاج)) ٧ / ٢٨٩.

٧٤ انظر: ((النجم الوهاج)) ٨ / ٣٩٨.

٧٥ أحمد بن حمدان بن أحمد الحلبي الشافعي، شهاب الدين. ولد سنة ٧٠٨ هـ، وتوفي سنة ٧٨٣ هـ [الجمع المؤسس ٢ / ٥٩٠].

٧٦ ٧٧ / ٧٧.

٧٧ أحمد بن محمد بن علي الهيثمي، أبو العباس. فقيه شافعي. ولد سنة ٩٠٩ هـ، وتوفي سنة ٩٧٤ هـ، مؤلفاته كثيرة، في سائر الفنون. [النور السافر ص ٢٨٧].

وعليه يمنع من أخذ بعض المقدم وبعض المؤخر؛ لئلا يؤخذ موضحتين بموضحة.

وفارق الدين لتعلقه بالذمة، وهذا متعلق بعين رأس الجاني.

فيتخير المستحق في أخذه، من أي محل شاء، ليتم له التشفى. انتهى^{٧٨}.

ولو أوضحه جمع؛ بأن تحاملوا على آلة وجروهاً معاً، أوضح من كل واحد مثلها، أي مثل جميعها^{٧٩}.

فإن وجب مال؛ وزع الأرش عليهم — على المعتمد^{٨٠}.

هذا ما اعتمده ابن حجر في ((التحفة))^{٨١}.

وقال الشيخ الرملي في ((النهاية)): فإن آل الأمر للدية وجب على كل أرش كامل، كما رجحه الإمام^{٨٢}، وجزم به في ((الأنوار))^{٨٣}، وصرحاً به في باب الديات.

وقال الأذري: إنه المذهب.

وأفتى به الوالد^{٨٤} رحمه الله تعالى، خلافاً للبغي^{٨٥} والماوردي^{٨٦} ومن تبعهما، انتهى^{٨٧}.

٧٨ ((تحفة المحتاج)) ٨ / ٤٢٢، وانظر: ((نحاية المحتاج)) ٧ / ٢٨٩.

٧٩ لأنه ما من جزء إلا وكل واحد منهم جان عليه، فأشبه ما إذا اشتركوا في قطع عضو.

وقيل: قسط؛ لإمكان التجزئة، فصار كما لو أتلّفوا مالاً؛ فإنه يوزع عليهم الغرام اهـ ((النجم الوهاج ٨ / ٤٠٠)).

^{٨٠} والاحتمال الآخر: أنه يجب على كل واحد أرش كامل.

^{٨١} ٨ / ٤٢٣.

^{٨٢} الإمام في اصطلاح الشافعية هو إمام الحرمين الجويني.

^{٨٣} كتاب ((الأنوار لعمل الأبرار))، في فقه الشافعية، للإمام يوسف بن إبراهيم الأردبيلي (ت ٧٩٩ هـ)، جمع فيه ما تعم به البلوى من المسائل المهمة غير المذكورة في المعبرات. وهو مطبوع. فانظر ((٢ / ٤١٠ — ٤١١)) منه.

^{٨٤} يعني به والده: شهاب الدين، أحمد بن حمزة الرملي (ت ٩٧٣ هـ).

برج المحجاج في أحكام الشجاج

وبقية فروع هذا الباب كثيرة لا تليق بهذا المصنف^{٨٨}.

(وأرشها) فقط:

أي: أرش الموضحة من الرأس والوجه لا غيرهما ((من النفس)).

((نصف العشر)):

بضم العين وإسكان المعجمة، أي نصف عشر دية صاحبها.

ففيها لكامل - وهو: الحر المسلم غير الجنين - خمسة أبعرة^{٨٩}. لخبر: ((في الموضحة خمس من الإبل))، رواه الترمذي وحسنه^{٩٠}.

وإنما لم يسقط بالالتحام؛ لأنها في مقابلة الجزء الذاهب والألم الحاصل.

أما موضحة غير الرأس والوجه: ففيها حكومة، كجرح سائر البدن^{٩١} بنحو تنقيط وهشم.

^{٨٥} الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء أو ابن الفراء، أبو محمد، محيي السنة. ولد سنة ٤٣٦ هـ، وتوفي سنة ٥١٦ هـ، من مصنفاته: ((التهذيب)) في فقه الشافعية، ((شرح السنة)) في الحديث، ((لباب التأويل في معالم التنزيل)) في التفسير. [الأعلام ٢ / ٢٥٩].

^{٨٦} علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن، الماوردي، ((نسبة إلى بيع ماء الورد))، ولد سنة ٣٦٤ هـ، وتوفي سنة ٤٥٠ هـ، صاحب تصانيف كثيرة، ولي القضاء في بلدان كثيرة، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال. من مصنفاته: ((الحاوي)) في الفقه، ((الأحكام السلطانية))، ((النكت والعيون)) في التفسير، ((أدب الدنيا والدين)). [الأعلام ٤ / ٣٢٧].

^{٨٧} من ((نخاية المحتاج)) ٧ / ٢٩٠.

^{٨٨} أي لكثرتها مقارنة بقلته وصغره.

^{٨٩} انظر: ((نخفة المحتاج)) ٨ / ٤٥٨، ٤٥٩، ((النجم الوهاج)) ٨ / ٤٧٤، ((نخاية المحتاج)) ٧ / ٣٢١.

^{٩٠} أخرجه: أبو داود، كتاب الديات، باب ديات الأعضاء ((٢ / ٤٩٦)). والترمذي، باب ما جاء في الموضحة برقم ((١٣٩٠)). والنسائي، كتاب القسامة، باب المواضع برقم ((٤٨٥٢)). وابن ماجه، كتاب الديات، باب الموضحة برقم ((٢٦٥٥)). قال الترمذي: هذا حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول سفيان الثوري، والشافعي وأحمد وإسحاق. اهـ.

وانظر: ((النجم الوهاج)) ٨ / ٤٧٤.

^{٩١} وهو قول أكثر أهل العلم، منهم: الإمام أحمد، ومالك، والشافعي، والثوري، وإسحاق، وابن المنذر، ((المغني ١٢ / ١٦١)).

وغيرهما ففيه - أيضاً - حكومة فقط، لأنه لم يرد هنا توقيف، ولأن ما في الرأس والوجه أشد خوفاً وشيناً، فميزاً^{٩٢}.

واستثني الجائفة؛ ففيها ثلث دية، لخبر صحيح فيه^{٩٣}.

وهي جرح ولو حديدة^{٩٤} ينفذ إلى جوف باطن محيل للغذاء والدواء، أو طريق المحيل، كبطن وصدر وثغرة^{٩٥} نحو وخاصرة^{٩٦} وروك^{٩٧} ومثانة وعجان - وهو ما بين الخصية والدبر - أي كداخلها.

وكذا لو أدخل دبره شيئاً فحرق به حاجزاً في الباطن.

ولو نفذت في بطن وخرجت من محل آخر فجائفتان^{٩٨}. وكحجين.

وكون شجاج الرأس ليس فيها جائفة مخصوص بتصريحهم هنا أن الواصل لجوف الدماغ من الجبين جائفة.

وخرج بالباطن المذكور داخل فم وأنف وعين وفخذ وذكر.

^{٩٢} انظر: ((النجم الوهاج)) ٨ / ٤٨٠.

^{٩٣} لحديث عمرو بن حزم المشهور، وفيه: ((وفي الجائفة ثلث الدية)). وقال ابن المنذر: أكثر العلماء على القول به، وتفرد مكحول عن الناس فقال: إن كانت عمداً.. ففيه الدية، وإن كانت خطأ... فثلثها.

^{٩٤} كخشبة ونحوها.

^{٩٥} بضم التاء، وهي: النقرة بين الترقوتين، والجمع: ثغر، كقرية وقرب اهـ ((النجم الوهاج ٨ / ٤٨١)).

^{٩٦} وسط الإنسان، وهو المستدق فوق الوركين، وجمعه: خصور، كفلس وفلوس اهـ ((فتح المنان للسجاعي)).

^{٩٧} بفتح الواو وكسر الراء، ويكسر الواو وسكون الراء.

^{٩٨} قضى بذلك أبو بكر رضي الله عنه، وحكم بثلاثي الدية.

انظر: ((السنن الكبرى)) للبيهقي ٨ / ٨٥، و ((إرواء الغليل)) ٧ / ٣٣٠.

وقال ابن قدامة: هذا قول أكثر أهل العلم اهـ.

برج المحجاج في أحكام الشجاج

وكان الفرق بين داخل الورك - وهو المتصل بمحل القعود من الإلية - وداخل الفخذ - وهو أعلى الورك - : أن الأول مخوف وله اتصال بالجوف الأعظم، كما صرحت به عبارة ((المحرر))، ك ((الروضة))، ولا كذلك الثاني^{٩٩}.

((تتمة))

إذا تقرر ذلك في موضحة الرجل الحر المسلم^{١٠٠}، ففي موضحة حرة مسلمة: بغيران ونصف.

- وفي موضحة ذمي: بغير وثلاثان.

- وفي موضحة مجوسي: ثلث بغير.

- وموضحة ذمية: خمسة أسداس من بغير. لأن ديتهما ستة عشر، وثلاثان عشرها: بغير وثلاثان بعشرة أسداس بغير. فنصف العشر: خمسة أسداس بغير.

(واجعل كذا) أي نصف عشر دية صاحبها.

(الهشما) أي في الهشم فقط.

ففيه لكامل - وهو الحر المسلم غير الجنين - : خمسة أبعة، كما تقدم في الموضحة.

وقيل: في الهشم حكومة؛ لأنه كسر عظم بلا إيضاح^{١٠١}. وقد علم أنه لا قصاص في كسر العظام، لعدم الوثوق بالمماثلة فيه.

(وناقله) أيضاً فقط.

^{٩٩} انظر: ((تحفة المحتاج)) ٨ / ٤٦٠ - ٤٦١.

^{١٠٠} وهي خمسة أبعة. وهذا القدر نصف عشر دية الحر المسلم الذكر، وهي الدية الكاملة. ثم تراعي النسبة في حق غيره من الأنوثة والكفر والرق.

^{١٠١} الهاشمة إذا أوضحت العظم وهشمتها ففيها عشر من الإبل. وهو قول بعض أهل العلم، ولم يرد فيها شيء مقدر. وحكي عن مالك أنه قال: لا أعرف الهاشمة، لكن في الإيضاح خمس، وفي الهشم حكومة. لكن روى البيهقي في ((الكبرى)) (٨ / ٨٢) عن زيد بن ثابت: أنه قدر فيها ذلك. أي عسراً من الإبل. والظاهر: أنه لا يقول ذلك إلا توقيفاً، وإن لم يكن توقيفاً فهو قول صحابي لا يخالف له، فكان إجماعاً. انظر: ((المغني)) ١٢ / ١٦٣، ((النجم الوهاج)) ٨ / ٤٧٥ - ٤٧٦.

أي: ففيها خمسة أبعة، وهي نصف عشر دية صاحبها لكامل حر مسلم غير جنين. ويأتي فيها ما تقدم في الموضحة.

(تساوت أروشها) أي تساوت أروش الهاشمة والمنقلة — كما تقدم —.

ففي الموضحة: خمسة أبعة من غير هشم وناقلة.

وفي الهاشم: خمسة أبعة من غير إيضاح ونقالة.

وفي المنقلة: خمسة أبعة من غير إيضاح وهشم.

فإذا اجتمعت كلها، ففيها خمسة شر بغيراً^{١٠٢}.

ولهذا قال:

(وفي جمعها) أي: وفي اجتماع كل من الموضحة والهاشمة والمنقلة في محل واحد.

(عشر) بضم العين وسكون الشين المجمع، أي عشر دية صاحبها، وهي عشرة أبعة.

(ونصف) أي: نصف عشر دية صاحبها، وهو: خمسة أبعة.

(ولا ظلماً) سمعنا وأطعنا الله ورسوله.

قال تعالى: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا (٤٤) }^{١٠٣}.

قال تعالى: { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ (٤٦) }^{١٠٤}.

^{١٠٢} وهي دية المنقلة. وهي التي تكسر العظام وتزيلها عن مواضعها، فيحتاج إلى نقل العظم ليلتئم. وفيها ما ذكر بإجماع أهل العلم. ((المغني ١٢/ ١٦٤)).

أما إذا نقل من غير إيضاح فهل يجب عشر أو حكومة؟ وجهان حكاهما الرافعي. ومقتضاه: أنه لا يجب فيها التكميل قطعاً، لكن جزم الماوردي بوجوب أرش المنقلة بكماله، قال: بخلاف الهاشمة إذا لم يكن عليها إيضاح؛ لأن المنقلة لا بد من إيضاحها لنقل العظم الذي فيها، فلزم جميع ديتها، والهاشمة لا تفتقر إلى إيضاح، فلم يلزم إلا قدر ما جنى فيها. [النجم الوهاج ٨/ ٤٧٧].

^{١٠٣} سورة يونس، الآية: ٤٤.

^{١٠٤} سورة فصلت، الآية: ٤٦.

برج المحجاج في أحكام الشجاج

وقال في حق النبي صلى الله عليه وسلم: { إِنَّهُ هُوَ إِلَّا وَحْيِي يُوحَى (٤) }^{١٠٥}.

(كدامغة) بالغين المعجمة - كما تقدم في النظم -، ففيها ثلث دية صاحبها، وهو: ثلاثة وثلاثون بغيراً وثلث، في الحر الذكر المسلم.

(مأمومة ثلث نفسه) أي الشخص، أي ثلث دية صاحبها وهو: ثلاثة وثلاثون بغيراً في الحر الذكر المسلم^{١٠٦}.

هكذا وقعت التسوية في الدية بين الدامغة والمأمومة، مع أن الدامغة أفحش من المأمومة^{١٠٧}.

قال ابن حجر: فلا يزداد لها - يعني للدامغة - حكومة، خلافاً للماوردي^{١٠٨}.

(وما قبل هذا) أي: قبل المذكور الذي وجب فيه الأرش المقدر من الموضحة وما بعدها.

فالذي قبلها ليس له أرش مقدر، بل حكومة من الحارصة والدامية والباضعة والمتلاحمة والسمحاق^{١٠٩}.

ولهذا قال:

(للحكومة قد ينمى) أي تنسب للحكومة.

^{١٠٥} سورة النجم، الآية: ٤.

^{١٠٦} وخالف مكحول، فأوجب ثلثيها إذا كان عمداً. ((النجم الوهاج ٨ / ٤٧٧)).

^{١٠٧} انظر: ((النجم الوهاج)) ٨ / ٤٧٧.

^{١٠٨} فقد قال: وأما الدامغة فهي التي حرقت غشاوة الدماغ حتى وصلت إلى مخه، وفيها جميعاً - يعني مع المأمومة - ثلث الدية لا تفضل دية الدامغة على دية المأمومة، وإن كنت أرى أنه يجب تفضيلها بزيادة حكومة في حرق غشاوة الدماغ؛ لأنه وصف زائد على صفة المأمومة، وإن لم يحك عن الشافعي اهـ [الحاوي ١٦ / ٣٤].

^{١٠٩} فالشجاج على نوعين:

١ - خمس فيها حكومة بالاتفاق، وهي: الحارصة، الدامية والباضعة والمتلاحمة، والسمحاق.

٢ - خمس فيها مقدر شرعي - على خلاف في مقدار دية بعضها -، وهي: الموضحة، الهاشمة والمنقلة والمأمومة والدامغة.

والحاصل أن يقال في ذلك: إن عرفت نسبتها من الموضحة وجب قسط من أرشها، بأن تكون ثم موضحة فيها، فيقاس عمق الباضعة - مثلاً - فيؤخذ ثلث عمق الباضعة، وما شك فيه يعمل فيه باليقين.

والأصح في ((الروضة))^{١١٠} أنه يعتبر في ذلك الحكومة، ويجب أكثرها، فإن استويا تخير. واعتبار الحكومة أولى؛ لأنها الأصل فيما لا مقدر له. كذا في ((شرح المنهاج))^{١١١} لابن حجر. وإن لم يعرف نسبتها من الموضحة، فحكومة لا تبلغ أرش موضحة^{١١٢}.

خاتمة^{١١٣}

تجب الحكومة في جرح - أو نحوه - أوجب مالاً من كل ما لا مقدر فيه من الدية ولا تعرف نسبته من مقدر.

وسميت حكومة: لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أو المحكم فيما يظهر^{١١٤}. ومن ثم لو اجتهد فيه غيره لم يستقر.

وهي جزء من عين الدية نسبته إلى دية النفس مثل ما نقص بالجناية من قيمته إليها بعد البرء، بفرضه رقيقاً بصفاته التي هو عليها، إذ لا قيمة له، فتعين فرضه قنأً مع رعاية صفاته حتى يعلم قدر الواجب في تلك الجناية.

فإن كانت قيمته بلا جناية عشرة، وبها تسعة؛ فالنقص العشر، فيجب عشر الدية.

^{١١٠} ((روضة الطالبين)) ١٦٧ / ٧.

^{١١١} ((تحفة المحتاج)) ٤٥٩ / ٨ - ٤٦٠.

^{١١٢} ((تحفة المحتاج)) ٤٦٠ / ٨، و ((النجم الوهاج)) ٤٧٩ / ٨.

^{١١٣} انظر: ((تحفة المحتاج)) ٤٨٣ / ٨ - ٤٨٤، و ((نهایة المحتاج)) ٣٤٤ / ٧.

^{١١٤} في ((النهاية)): أو محكم بشرطه. قال الشيرازي: أي، وهو كونه مجتهداً، أو فقد القاضي، ولو قاضي ضرورة.

برج المحجاج في أحكام الشجاج

فإن لم يبق بعد البرء نقص - لا فيه ولا في قيمته - اعتبر أقرب نقص فيه من حالات نقص قيمته إلى البرء.

فإن لم ينقص إلا حال سيلان الدم ارتقينا إليه واعتبرنا القيمة والجراحة سائلة.

فإن لم ينقص أصلاً يعزز فقط، إلحاقاً للجرح باللطم والضرب للضرورة.

واعتمده الخطيب^{١١٥} الشريبي^{١١٦}، والزجد^{١١٧} صاحب ((العباب))^{١١٨}. وقيل: يفرض القاضي شيئاً باجتهاده.

ورجحه البلقيني^{١١٩}، واستوجهه ابن حجر والرملي في شرحيهما على ((المنهاج))^{١٢٠}.

والتقويم: بالنقد^{١٢١}، ويجوز بالإبل، لكن في الحر.

ففي الحكومة في القن^{١٢٢}: الواجب النقد قطعاً.

^{١١٥} محمد بن أحمد الشريبي، شمس الدين. فقيه شافعي، مفسر. من مصنفاته: ((السراج المنير)) في التفسير، ((مغني المحتاج)) في الفقه. توفي سنة ٩٧٧ هـ، [الأعلام ٦/٦].

^{١١٦} انظر: ((مغني المحتاج)) ٤/٧٨.

^{١١٧} المزجد: ميم مضمومة، ثم زاي مفتوحة، فحيم مشددة مفتوحة فдал مهمله. وهو أحمد بن عمر بن محمد المذحجي الزبيدي الشافعي. ولد سنة ٨٤٧ هـ، وتوفي سنة ٩٣٠ هـ، من مصنفاته: ((العباب))، ((تحفة الطلاب))، [شذرات الذهب ١٠/٢٣٥].

^{١١٨} كتاب: ((العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب)) (٥/١٧٦١).

^{١١٩} عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني الكناني الشافعي. ولد سنة ٧٢٤ هـ، وتوفي سنة ٨٠٥ هـ، قيل: إنه مجدد القرن التاسع، ولي قضاء دمشق. من مصنفاته: ((تصحیح المنهاج))، ولم يكمل. [شذرات الذهب ٩/٨٠].

^{١٢٠} ((تحفة المحتاج)) ٨/٤٨٧، ((نهاية المحتاج)) ٧/٣٤٦.

^{١٢١} انظر: رسالة الأهدل في تقدير الجنايات التي لا أرش لها مقدر. فقد قدرها بالثاقيل، ففي الحارصة: خمسة مثاقيل. وفي الباضعة: عشرون مثقالاً. وفي المأمومة: ثلاثمائة وثلاثون مثقالاً وثلاث مثقال وهكذا.

وانظر أيضاً: منظومة حسين بن إسماعيل جعمان، فقد عبر عن العدد اللازم من المثاقيل في كل جناية بحروف أبجد المعروفة. ومن ذلك قوله:

((وحارصة)) لم يظهر الدم وسطها فتقديرها ((بالهاء)) مثل ((التي تدم))

ف ((الهاء)) = ٥، أي خمسة مثاقيل وهكذا.

وتحب الحكومة في الشعور، وإن كان الجمال في إزالته، خلافاً للماوردي والرويانى^{١٢٣}.

وقال الرملي في ((شرح المنهاج)): وتجب في الشعور حكومة إن فسد منبتها^{١٢٤}: إن كان بها جمال؛ كالحية^{١٢٥} وشعر رأس.

أما ما الجمال في إزالته: كشعر إبط وعانة، فلا حكومة فيه في الأصح، وإن كان التعزير واجباً للمتعدى، كما قال [الماوردي]^{١٢٦} والرويانى.

وإن اقتضى كلام ابن المقرئ^{١٢٧} - ((كالروضة))^{١٢٨} هنا - وجوبها فلا يجب فيها قود، لعدم انضباطها، انتهى^{١٢٩}.

ومثله في ((شرح المنهاج))^{١٣٠} للخطيب.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأ.

قال مؤلف هذا الشرح اللطيف - ومن خطه نقلته - ما صورته:

^{١٢٣} القن: العبد. قال ابن سيده: القن الذي ملك هو وأبواه. وجمعه: أقنان وأقنة، والأنثى قن بغير هاء. وعن الأصمعي: القن مأخوذ من القنة وهي الملك. [لسان العرب: قن].

^{١٢٤} عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد، الرويانى، الشافعى. ولد سنة ٤١٥ هـ، وتوفي سنة ٥٠٢ هـ، من مصنفاته: ((بحر المذهب)) في الفقه، ((الفروق)). [طبقات الشافعية ٧ / ١٩٣].

^{١٢٥} الشعور إن نبتت كما كانت من غير زيادة ولا نقصان لم يجب على الجاني شيء، كما لو قلع سن صغير، ثم نبت. وإن لم ينبت أصلاً، وأيس من نباته، وجبت فيه حكومة للشين الحاصل بذهابه. [البيان للعمري ١١ / ٥٦١ - ٥٦٢].

^{١٢٦} أوجب كثير من أهل العلم الدية كاملة في شعر اللحية للرجل، فقارن هذا بمن جنى على لحيته باختياره، فأزال ما جعله الله جمالاً للرجل !!

^{١٢٧} ساقطة من المخطوطة.

^{١٢٨} هو الناظم، تقدمت ترجمته.

^{١٢٩} روضة الطالبين ٧ / ١٣٤.

^{١٣٠} من نهاية المحتاج ٧ / ٣٤٤.

^{١٣١} مغني المحتاج.

برج المحجاج في أحكام الشجاج

قال الفقير: إدريس بن أحمد بن إدريس بن أحمد بن علي اليمني الأصل، المكي المولد: جعله الله خالصاً لوجهه الكريم سنة ١١١٣ هـ.

وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، آمين.

وقد تم الفراغ من نسخه على يد المفتقر إلى رحمة ربه الملك الكريم: محمد أمين الكوراني الأصل^{١٣١}، المدني المولد والمنشأ، ابن المرحوم درويش محمد بن عمر الكوراني الكردي المدني الشافعي، في عصر يوم الخميس تاسع عشر شهر رجب^{١٣٢} الفرد، أحد شهور سنة ١١١٥ ختمها الله بالخير.

^{١٣١} لم أفق على ترجمته.

^{١٣٢} شهر رجب هو أحد الأشهر الأربعة الحرم، ثلاثة سرد وهي: ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، وواحد فرد وهو شهر رجب. وتمام النبي صلى الله عليه وسلم - كما في خطبة حجة الوداع - : ((رجب مضر الذي بين جمادى وشعبان)).

وقوله صلى الله عليه وسلم: ((رجب مضر))، أي لا رجب ربيعة، فقد كانوا يظنون أن رجب المحرم هو الشهر الذي بين شعبان وشوال، أي شهر رمضان، والله أعلم.